باختصار

تسهيل السيولة الجديد فى صندوق النقد الدولى

أنشأ صندوق النقد الدولى تسهيلا جديدا للإقراض قصير الأجل لبلدان الأسواق الناشئة التى لديها سجل مسار قوى لكنها تواجه مشاكل مؤقتة فى السيولة فى أسواق رأس المال. وبموجب تسهيل السيولة قصير الأجل الذى اعتمد فى ٢٩ أكتوبر، فإن البلدان المستحقة مؤهلة للحصول على سلفة تمويل كبيرة دون أى شروط للمتابعة لمساعدتها على استعادة الثقة والتصدى للعدوى المالية.

وكما يقول دومينيك ستراوس– كان، العضو المنتدب لصندوق النقد الدولى: «فإن الصندوق يستجيب بصورة سريعة ومرنة لطلبات التمويل. ونحن نقدم لبعض البلدان موارد كبيرة، بشروط لا تستند إلا على التدابير الضرورية بصورة مطلقة لتخطى الأزمة واستعادة المركز الخارجى القادر على البقاء».

وهذا التسهيل الجديد جزء من استعراض أوسع لدور صندوق النقد الدولى فى مجال التمويل فى البلدان الأعضاء، استهل فى مطلع ٢٠٠٨ لضمان توافر الأدوات الصحيحة لدى الصندوق للوفاء بحاجات البلدان فى عالم يتميز بتحرك لرأس المال عبر الحدود على نحو يتسم بالتنامى ويتزايد تعقيدا.

مصنع للصلب فى أوكرانيا.

الاطفائى الاقتصادى

تحرك صندوق النقد الدولى بصورة سريعة لمساعدة الأسواق الناشئة التى سحقتها تداعيات الاضطراب المالى العالمى والتباطؤ الحاد فى الاقتصادات المتقدمة. ففى أوروبا الغربية، تم الاتفاق على إقراض ١٦,٤ مليار دولار لأوكرانيا و ١٥,٧ مليار دولار لهنغاريا. وتم التوصل لكلا الاتفاقين من خلال استخدام إجراءات الصندوق للإقراض سريع المسار فى حالة الطوارئ، وهو ما يمكّن من الاعتماد السريع للقروض التى يقدمها الصندوق للبلدان الأعضاء فيه والتى يبلغ عددها ١٨٥ بلدا.

تسهيل لامتصاص الصدمات

جدّد صندوق النقد الدولى تسهيل الصدمات خارجية المنشأ الذى أقامه منذ عامين، والذى يهدف لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على مواجهة الطوارئ الناجمة عن أحداث تخرج عن سيطرتها.

ويوفر تسهيل الصدمات خارجية المنشأ الذى تم تعديله، تقديم المساعدة على نحو أسرع، وبمقادير أكبر، لمساعدة البلدان منخفضة الدخل الأعضاء فى الصندوق على مواجهة أحداث مثل تغيرات أسعار السلع الأساسية (بما فى ذلك النفط)، والكوارث الطبيعية، والمنازعات والأزمات فى البلدان المجاورة التى تسبب اضطراب التجارة. كما بسّطت عملية إعادة التصميم الشروط– الالتزامات التى تقطعها البلدان المقترضة على سياساتها الاقتصادية والمالية– الملحقة بالتسهيل.

وقد تم التعجيل بتنقيح التسهيل لجعل حصول البلدان الأعضاء على دعم الصندوق أسرع وأسهل لمواجهة تصاعد أسعار الغذاء والوقود الذى سبب الضرر للبلدان منخفضة الدخل وعلى نحو أشد فى منتصف ٢٠٠٨.

تقاسم الدروس

سيتم عقد مؤتمر برعاية صندوق النقد الدولى فى دار السلام فى تنزانيا فى ١٠–١١ مارس ٢٠٠٩، لمناقشة كيف يمكن لأفريقيا أن تتصدى للأزمة المالية العالمية والبناء على نجاحاتها الاقتصادية الأخيرة. للحصول على مزيد من المعلومات، انظر *www.changes-challenges.org*

الإبقاء على رقابة وثيقة

كجزء من تنقيح صندوق النقد الدولى لدوره فى الإشراف، حدد أولويات جديدة للإشراف على الاقتصادات العالمية والدولية على سبيل المثال، فى مجال تحليل المخاطر، والروابط بين القطاع المالى والاقتصاد الحقيقى، والتحليل عبر البلدان.

ويحدد بيان أولويات الإشراف الأولويات الاقتصادية التى تعكس التحديات الأساسية التى تتعرض للاستقرار الخارجى والتى تواجه أعضاء الصندوق، وينبغى للإشراف أن يساعد فى التصدى لها. كما يحدد أولويات التنفيذ التى تحدد الإجراءات المحددة التى ينبغى للصندوق اتخاذها للتصدى لهذه التحديات وتوفير مقياس واضح لرصد الأداء. وسيتم الرصد فى تقارير منتظمة، تدعمها عمليات تقييم كامل دورية.

نظرة سريعة على أولويات الإشراف

الاقتصادية

- التغلب على ضائقة الأسواق المالية
- تقوية النظام المالى العالمى
- التصحيح لمواجهة التغيرات الحادة فى أسعار السلع الأساسية
- النهوض بالتسوية المنتظمة لاختلال التوازن العالمى

التنفيذية

- تقييم المخاطر
- الإشراف على القطاع المالى والاقتصاد الحقيقى–روابط القطاع المالى
- منظور متعدد الأطراف
- تحليل أسعار الصرف والمخاطر الخارجية التى تهدد الاستقرار.